Distribution: Restricted **EB 2005/86/INF.3** 2 November 2005
Original: English Arabic

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

المجلس التنفيذي – الدورة السادسة والثمانون

روما، 12–13 ديسمبر/كانون الأول 2005

جمهورية نيكاراغوا

تنفيذ المرحلة الأولى من
برنامج صندوق المساعدة التقنية لدوائر ليون وشينانديغا وماناغوا
الممول بموجب الآلية الإقراضية المرنة

1 – الغرض من هذه المذكرة الإعلامية هو الامتثال للفقرة 13 من المبادئ التوجيهية للآلية الإقراضية المرنة (الوثيقة EB 98/64/R.9/Rev.1)، التي تنص على أنه "... فيما يتعلق بكل قرض ممول بموجب الآلية الإقراضية المرنة ستقرر إدارة الصندوق، قبل نهاية كل دورة، ما إذا كانت ستنتقل إلى الدورات التالية أو تلغيها أو ترجئها. وستحيط الإدارة المجلس التنفيذي علما بقرارها."

أولا – مقدمة

2 – الهدف الشامل للآلية الإقراضية المرنة هو إدخال مزيد من المرونة على تصميم وتنفيذ مشروعات الصندوق بغية: المواءمة بين الأطر الزمنية للمشروعات والسعي إلى تحقيق الأهداف الإنمائية طويلة الأجل عندما يرى أن من المطلوب توافر فترة أطول للتنفيذ من أجل تحقيق هذه الأهداف؛ وزيادة مشاركة المستفيدين على أساس الطلب؛ وتعزيز تنمية قدرات القواعد الشعبية. وتتضمن العناصر الأساسية للقروض المقدمة بموجب الآلية: (i) عملية تصميم متواصلة ومتطورة عن طريق تنفيذ ثلاث أو أربع دورات منفصلة؛ و(ii) شروط مسبقة محددة بوضوح ــ أو "محركات" انتقال ــ إلى الدورات التالية.

بسبب قيود الموارد والاهتمامات البيئية تصدر وثائق الصندوق بكميات محدودة.
ويرجى من السادة المندوبين إحضار وثائقهم معهم إلى الاجتماعات وتقييد طلب النسخ الإضافية.

3 - وتتضمن هذه المذكرة الإعلامية تقريرا عن تقدم برنامج صندوق المساعدة التقنية لدوائر ليون وشيناندیغا وماناغوا في بلوغ محركات دورته الأولى. وترتكز محتويات المذكرة على نتائج البعثات الميدانية التي أرسلها الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في مارس/آذار، ومايو/أيار 2005.

ثانيا – الخلفية

4 - وافق المجلس التنفيذي على تمويل برنامج صندوق المساعدة التقنية في 9 ديسمبر/كانون الأول 1999، وأصبح البرنامج ساري المفعول في 20 يونيو/حزيران 2001. وتبلغ التكاليف الإجمالية للبرنامج 20.6 مليون دولار أمريكي، قدم الصندوق من أجلها قرضا قدره 14 مليون دولار أمريكي تقريبا، ومنحة قدرها 000 200 دولار أمريكي. وأسهمت الحكومة بمبلغ 1.2 مليون دولار أمريكي، وأسهم المستفيدون بمبلغ 1.6 مليون دولار أمريكي، وأسهمت المؤسسة الدولية للتنمية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون بمبلغ 3.5 مليون دولار. وتتحمل وزارة الزراعة والغابات المسؤولية العامة عن البرنامج؛ بينما تتحمل المسؤولية عن تنفيذه مؤسسة تطوير التكنولوجيا الزراعية في نيكاراغوا، وتقوم المؤسسة الدولية للتنمية بدور المؤسسة المتعاونة مع الصندوق، وذلك بالإضافة إلى اشتراكها في تمويل البرنامج.

5 - يمول برنامج صندوق المساعدة التقنية في إطار مشروع التكنولوجيا الزراعية كجزء من البرنامج الوطني للتكنولوجيا الزراعية والتدريب التقني 2002 – 2016، الذي يرمي إلى زيادة الإنتاجية الزراعية والدخول الأسرية بالنسبة لصغار المنتجين والمنتجين من المستوى المتوسط. وتشترك المؤسسة الدولية للتنمية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون في تمويل مشروع التكنولوجيا الزراعية بمبلغ 23 مليون دولار أمريكي ومبلغ 2.3 مليون دولار أمريكي على التوالي.

6 - يعمل برنامج صندوق المساعدة التقنية الذي أنشأه الصندوق كجزء من العنصر المتعلق بتوفير أموال تنافسية في مشروع التكنولوجيا الزراعية على الترويج لتوفير القطاع الخاص لخدمات تنافسية للمساعدة التقنية تلبي الاحتياجات المحددة لصغار المنتجين والمنتجين من المستوى المتوسط في دوائر ليون وشيناندیغا وماناغوا. ويرمي البرنامج إلى التأكد من أن صغار المنتجين والمنتجين من المستوى المتوسط والمشاريع الريفية على النطاق الصغير تتاح لهم فرص مستدامة للحصول على خدمات المساعدة التقنية المقدمة من القطاع الخاص على أساس عروض تنافسية وطبقا لاحتياجاتهم.

7 - صمم البرنامج بموجب آلية إقراضية مرنة، ويجري تنفيذه في ثلاث دورات مدة كل منها أربع سنوات. وطبقا لإجراءات تشغيل الآلية، أرسلت بعثة للتقييم في مارس/آذار 2005 لتقييم أنشطة المرحلة الأولى من البرنامج وتقدير آثارها. ولذلك نظم أعضاء البعثة حلقات عمل واجتماعات مع المستفيدين ومقدمي الخدمات وغيرهم من الأطراف المعنية؛ ومع ممثلي الوزارة ومؤسسة تنمية التكنولوجيا الزراعية في نيكاراغوا ومعهد نيكاراغوا للتكنولوجيا الزراعية وغير ذلك من الهيئات الحكومية. ومع ممثلي الدوائر الإنمائية الدولية بما في ذلك الوكالة الدانمركية للتنمية الدولية والوكالة السويسرية للتنمية والتعاون والمؤسسة الدولية للتنمية. وفي مايو/أيار 2005، زارت البلد بعثة أخرى للصندوق لتقديم النتائج إلى الحكومة ومجلس إدارة مؤسسة تنمية التكنولوجيا الزراعية في نيكاراغوا ومنظمات المستفيدين

والوكالات المتعاونة الأخرى[1]. واستنتجت البعثة أن نقاط الانطلاق من أجل الانتقال من المرحلة الأولى إلى المرحلة الثانية من البرنامج قد تحققت إلى حد كبير.

ثالثا – المنجزات خلال المرحلة الأولى

8 - **محركات الانتقال في المرحلة الأولى.** يتبين من الجدول التالي أن البرنامج قد حقق محركات الانتقال إلى المرحلة الثانية. وتتضمن المؤشرات السبعة أربعة مؤشرات أعلى من الأهداف المحددة للدورة الأولى، وهي: أنشئت أسواق لخدمات المساعدة التقنية؛ وكان إنشاء مؤسسة نيكاراغوا لتنمية التكنولوجيا الزراعية خطوة هامة في تعزيز توفير البحوث والخدمات؛ وقد حدث توسع في منظمات صغار المنتجين والمنتجين من المستوى المتوسط في منطقة البرنامج مع الارتباط بالهيئات المحلية.

محركات الانتقال في المرحلة الأولى

	محركات الانتقال	الوضع في 15 مارس/آذار 2005	مستوى الإنجاز (%)
الهدف المحدد: تمكين صغار المنتجين والمنتجين من المستوى المتوسط من الوصول إلى خدمات المساعدة التقنية المقدمة من القطاع الخاص وفقا لعروض تنافسية وملبية لاحتياجاتهم.	تمكين 3000 منتج من المستوى الصغير والمتوسط من الوصول إلى خدمات المساعدة التقنية في ست بلديات في دائرتي ليون وشينانديغا.	تمكين 7847 منتجا من المستوى الصغير والمتوسط من الوصول إلى خدمات المساعدة التقنية في 12 بلدية في ليون وشينانديغا.	260
	وسع نطاق البرنامج بحيث يشمل منطقة ثانية في نيكاراغوا.	في أكتوبر/تشرين الأول 2004، بدأت الأنشطة في منطقة سيغوفياس بموارد من برنامج دعم القطاع الزراعي التابع للوكالة الدانمركية للتنمية الدولية[أ].	100
النتيجة 1: كون صغار المنتجين والمنتجون من المستوى المتوسط منظمات، وهم يطلبون خدمات المساعدة التقنية التي تلبي احتياجاتهم ويتعاقدون بشأنها ويستخدمونها ويشتركون في تمويلها.	60% من منظمات صغار المنتجين والمنتجين من المستوى المتوسط التي تستخدم مساعدة تقنية، راضية عن عملية التحديد وعن مفاوضات الإمداد.	88% من المنظمات راضية عن النتائج[ب].	146
	80% من المنظمات مرخص لها قانونا بالاشتراك في تمويل خدمات المساعدة التقنية.	100% من المنظمات المشاركة تشترك في تمويل خدمات المساعدة التقنية طبقا لقواعد التشغيل المقررة.	125
النتيجة 2: توافر عروض تنافسية ومستدامة وقائمة على الطلب من خدمات المساعدة التقنية المقدمة من القطاع الخاص لتلبية الطلب.	تم التعاقد مع 20 مهنيا مستقلا وخمس شركات على الأقل لخدمات المساعدة التقنية.	تم التعاقد مع 66 مهنيا مستقلا وخمس شركات.	200
	زاد عدد الموردين المسجلين.	السنة الأولى من البرنامج: 182 موردا. السنة الثالثة: 239 موردا. الزيادة في الموردين المسجلين: 31%	100

[1] نسقت البعثة التي أرسلت في مايو/أيار تحت قيادة مدير البرنامج القطري مع الوكالات الثنائية الدانمركية والسويدية والفنلندية والسويسرية والمؤسسة الدولية للتنمية في إطار عملية المواءمة والتوافق في البلد. وقدمت النتائج خلال البعثة ونوقشت على نطاق واسع فيما يتعلق بسياسات الحكومة.

النتيجة 3: تطوير خدمات للمساعدة التقنية تربط بين العرض والطلب على نحو انتقائي ومستدام.	أدت زيادة النسبة المئوية لعقود المساعدة التقنية إلى نشوء سوق بين المستفيدين من الخدمات ومقدميها.	السنة الأولى من البرنامج: صفر السنة الثالثة من البرنامج: أنشأ 2.4% من المجموعات آليات للتبادل بغية إقامة مشاريع تجارية مشتركة.	100

أ صندوق المساعدة التقنية – سيغوفياس مكون فرعي في المرحلة الثانية من برنامج دعم القطاع الزراعي، وذلك في إطار اتفاق بين الحكومة والوكالة الدانمركية الدولية. وقد وقع الاختيار على مؤسسة تنمية التكنولوجيا الزراعية في نيكاراغوا لتصميم وتنفيذ هذا الصندوق الذي يمتد خمس سنوات (2004–2009) ويشمل 13 بلدية في إستلي ومدريز ونويفا سيغوفيا، ومع مراعاة الدروس المستفادة بفضل صندوق المساعدة التقنية في الغرب.

ب درجة الرضا رقم متوسط يحسب بناء على عينة تشمل 40% من المجموعات المشتركة في صندوق المساعدة التقنية.

9 - **مؤشرات الإطار المنطقي.** بالإضافة إلى المنجزات المبينة في الجدول السابق الذي يشمل أكثر من 200 مشروع، فإن النتائج تتضمن:

- تم تقديم ما مجموعه 47 تكنولوجيا جديدة في مجال الزراعة والثروة الحيوانية ويجري استخدام 34 تكنولوجيا.
- تتنافس ثماني شركات و155 مهنيا في سوق خدمات المساعدة التقنية.
- تلقى 15 مهنيا تقريبا تدريبا مهنيا.
- يجري تنفيذ ما مجموعه 231 اقتراحا.
- حوالي 37% من الأسر المشاركة ترأسها نساء.
- 203 مجموعات تقريبا تمول ما بين 15% و30% من اقتراحاتها.
- 231 مجموعة تقريبا تدير حسابات مصرفية لتمويل مقترحاتها.
- تستطيع المجموعات بصفة عامة تحمل التكاليف التي تبلغ في المتوسط 80 دولارا أمريكيا للشخص الواحد.
- أبرم ما مجموعه 294 عقدا لتقديم الخدمات بين المستفيدين والموردين.
- نفذ المستخدمون خمسة استثمارات لإتباع التكنولوجيا.

10 - **الهدف الإنمائي: تعزيز القدرات الإنتاجية والتسويقية لدى صغار المنتجين والمنتجين من المستوى المتوسط والمشاريع التجارية الريفية الصغيرة.** وتمكن المستفيدون بفضل البرنامج من تنمية قدراتهم التنظيمية وتحسين مهاراتهم في مجال إدارة الموارد. وحققت تحسينات في وزن الماشية وإنتاج الألبان والزراعة؛ وفي غلات المحاصيل التقليدية؛ وفي نوعية بعض المنتجات التي تباع في الأسواق المحلية؛ وفي الأسعار. ومع ذلك فقد اقتصر تطبيق التكنولوجيا على العناصر التي تتسم بمزيد من الفعالية وقلة التكاليف في التجديدات الموصى بها، وقد بلغت الآثار أقصاها في حالة المجموعات المنتمية لمنظمات أو المرتبطة بالأسواق. وفهم المستفيدون القيود التي تحد من نموهم وأهمية تحسين فرص الوصول إلى الأسواق والقدرة على فهم أوفى لدور السوق في تحديد نجاح مبادراتهم.

11 - **الأهداف المحددة: تمكن صغار المنتجين والمنتجون من المستوى المتوسط من الوصول إلى خدمات المساعدة التقنية المقدمة من القطاع الخاص والقائمة وفقا لعروض تنافسية وملبية لاحتياجاتهم.** كانت أهم نتيجة هي إنشاء سوق محلية لخدمات المساعدة التقنية حيث يمكن للمستفيدين أن يقارنوا بين الموردين والتفاوض بشأن تكاليف الخدمات. ومازال إنشاء سوق للخدمات المتخصصة في مرحلة مبكرة من تطوره، وهو ما يرجع بصفة رئيسية إلى أن مستوى النشاط الذي يجعل تقديم الخدمات على المستوى المحلي جذابا لم يتوافر بعد. وقد تمكن البرنامج، بفضل إنشاء المبادرات والسماح باتخاذ القرارات بناء على الطلب، من اختبار سوق الخدمات واحتمالات استدامته في الأجل

الطويل. وكان ذلك أمرا قيما بالنسبة للمستفيدين، كما أنه أدى إلى قيام أنواع مختلفة من العلاقات مع الموردين. واسترعت هذه الاستراتيجية انتباه البرامج القطرية والدولية الأخرى والمنتديات الدولية. وتمثل النساء نسبة مئوية مرتفعة من المجموعة المستهدفة، وهن يشتركن بنشاط في عمليات اتخاذ القرارات بما في ذلك القرارات التي تخرج عن نطاق المعالم المألوفة.

12 - **النتيجة 1: كون صغار المنتجين والمنتجون من المستوى المتوسط منظمات، وهم يطلبون خدمات المساعدة التقنية التي تلبي احتياجاتهم ويتعاقدون بشأنها ويستخدمونها ويشتركون في تمويلها.** تتاح للاقتراحات المنفذة في إطار برنامج صندوق المساعدة التقنية ميزانيات منخفضة بصفة عامة (تبلغ في المتوسط 000 2 دولار أمريكي للمجموعة الواحدة و150 دولارا أمريكيا للشخص الواحد). ويدل هذا على أن إمكانيات الطلب لم تتحقق بعد على النحو الكامل، والسبب المحتمل لذلك هو أن الاستراتيجية التي تركز على إنتاج زراعي ينقصه التصور الاستراتيجي ويقل بالتالي اتجاهه نحو السوق لم تنوع بالقدر الكافي. وهو ما يؤدي إلى إحباط أفضل الاقتراحات وأحسن المجموعات تأهيلا. وينبغي دعم القدرات القائمة على نحو أفضل.

13 - **النتيجة 2: توافر عروض تنافسية ومستدامة وقائمة على الطلب من خدمات المساعدة التقنية من القطاع الخاص لتلبية الطلب.** أداء البرنامج في هذا المجال يفي بالغرض، فقد جمع ما يزيد على 200 مقدم للخدمات. غير أن عروض المساعدة التقنية تتركز على جوانب الإنتاج الزراعي ولا تتجه نحو السوق بالقدر الكافي. وخلال العام الماضي أنشئت مبادرات تتعلق بإمكانية الوصول إلى الأسواق والتمويل بغية معالجة تلك المشكلات.

14 - **النتيجة 3: تطوير خدمات للمساعدة التقنية تربط بين العرض والطلب على نحو انتقائي ومستدام.** بذلت جهود مهمة لتعزيز الصلات بين العرض والطلب بناء على عقود رسمية بين مؤسسة تنمية التكنولوجيا الزراعية في نيكاراغوا ومجموعات المستفيدين. وفي إطار هذا المخطط وضع حوالي 300 عقد، وتدير المجموعات مواردها على نحو سليم. وقد أعرب المستفيدون وغير ذلك من الكيانات العامة والخاصة التي لها برامج للمساعدة التقنية عن تقديرهم لهذه النتائج[2]. وهناك سوق للمساعدة التقنية آخذة في النمو وهي تنطوي على إمكانيات يعتد بها، ولكن ينبغي عمل المزيد لتحقيق النتائج والآثار الاقتصادية المتوقعة. وبصفة خاصة ينبغي للمجموعات بناء قدراتها في مجال الإدارة واتخاذ القرارات، وذلك من أجل الحصول على موارد مالية أخرى تربطها بأسواق جديدة.

رابعا – تشغيل صندوق المساعدة التقنية وإجراءاته

15 - اختبر برنامج صندوق المساعدة التقنية بعض النهج المبتكرة في مجال توفير خدمات المساعدة التقنية التنافسية من جانب القطاع الخاص، وواءمها مع الدور الحالي للحكومة ومع متطلبات السوق. وتؤدي الوزارة دورا أنشط في اقتراح السياسات القطاعية وإطلاق عملية إنمائية ذات تركيز جديد إذ تتناول تحرير التجارة وتطوير الأسواق وخصخصة خدمات المساعدة التقنية.

[2] عقد اتفاق بين الحكومة والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية بغية توسيع نطاق صندوق المساعدة التقنية بحيث يشمل منطقة جديدة.

16 - ويعد إنشاء صندوق تنمية التكنولوجيا الزراعية في نيكاراغوا الذي هو مؤسسة خاصة يشارك فيها كل من القطاعين العام والخاص، خطوة نحو نظام منوع لتقديم خدمات المساعدة التقنية يتسم بتخصيص الموارد العامة على نحو شفاف وعادل. ولكن مازال هناك تحد ينبغي مواجهته، وهو ابتكار استراتيجيات صحيحة من بينها استراتيجيات لمنتجات جديدة تتركز على السوق.

17 - روج البرنامج لرفع مستوى المشاركة المحلية وخاصة فيما يتعلق بتخصيص الموارد العامة على نحو شفاف وتنافسي بحيث أصبح 12 مكتبا في كيانات محلية يتلقى اقتراحات، وتمت مواءمة 13 لجنة إقليمية على نحو استراتيجي مع الكيانات المحلية. غير أن بعض المشكلات قد ظهرت، وذلك أن الإجراءات الإدارية المعقدة مع نقص الدعم المقدم للمستفيدين قد أبطأ عملية تحسين وتنفيذ الاقتراحات، وهو ما أدى إلى التشتت وانخفاض ميزانيات المشروعات وارتفاع تكاليف المعاملات.

18 - ينبغي لإجراءات الإدارة المالية تعزيز الطلب بدلا من عرقلته. وتعد عملية إدارة الموارد وتخصيصها على نحو مركزي مسرف في البيروقراطية في الوزارة السبب الأساسي لانخفاض مستوى التنفيذ المالي للبرنامج، وهو ما يؤثر سلبا على نجاح برنامج صندوق المساعدة التقنية. والمطلوب هنا هو وضع مخططات للتشغيل تتسم بالدينامية واللامركزية وحسن التوقيت بحيث تستجيب بسرعة لاحتياجات المستفيدين. وسوف يكون التحدي الذي يواجه البرنامج في دورته الثانية هو إدخال التعديلات على الإجراءات مع التقيد في الوقت نفسه بمبادئ الشفافية والمشاركة واللامركزية.

19 - يتضمن البرنامج اقتراحا بأن يشترك المستفيدون في التمويل رغم وجود بيئة غير مواتية نتيجة للمنافسة من الخدمات المجانية. وتشترك كل المجموعات في تمويل الخدمات التي تلقاها. ويكفل الاشتراك في التمويل مراقبة جودة الخدمات على نحو مباشر وهو من ثم أساسي، ولكن يجب تحسينه لتلافي إيجاد عوامل مثبطة تعرقل أو تضعف تحقيق أهداف البرنامج.

خامسا – الاستنتاجات الرئيسية

20 - كان إدراج برنامج صندوق المساعدة التقنية في الإطار الأعم لمشروع التكنولوجيا الزراعية أمرا إيجابيا لأنه أثار حوارا وطنيا بشأن الحاجة إلى نقل الموارد العامة إلى صغار المنتجين والمنتجين من المستوى المتوسط عن طريق خدمات جديدة للمساعدة التقنية. وقد تطور صندوق المساعدة التقنية بالتدريج بوصفه أداة صحيحة للتكنولوجيا المبتكرة، وكانت نتائجه الأولى إيجابية كما يتبين من توسيع نطاقه إلى شمال البلاد. ومع بداية برنامج التنمية الريفية ــ الذي هو نهج ريفي على نطاق القطاع أعده القطاع الحكومي الزراعي في نيكاراغوا ــ سيتعزز البرنامج بفضل اضطلاع الوزارة بدور نشط في الترويج لسياسات التكنولوجيا المبتكرة.

21 - ولكل من الوزارة ومؤسسة تنمية التكنولوجيا الزراعية في نيكاراغوا دور رئيسي في إدراج البرنامج في إطار قطاعي جديد. وخلال تنفيذ البرنامج ومشروع التكنولوجيا الزراعية، اتخذت الوزارة وضع القائم على إدارة الإطار القطاعي الزراعي الجديد. وقد أسهمت مؤسسة تنمية التكنولوجيا الزراعية في نيكاراغوا بوصفها الوكالة المسؤولة عن تنفيذ البرنامج، إسهاما مهما في تطوير البرنامج بحيث حققت درجة عالية من المصداقية لدى كيانات القطاع العام

والقطاع الخاص على السواء. وفي المرحلة الثانية للبرنامج ستواجه الوزارة والمؤسسة كلتاهما تحديات جديدة بسبب الحاجة إلى أداء دور أنشط في التخطيط الاستراتيجي للبرنامج ومبادراته التكنولوجية المبتكرة كجزء من السياسة القطاعية الجديدة؛ وإلى توثيق الأحلاف مع الكيانات القادرة على توفير مساعدة تسويقية تقنية، وإلى تمويل البحوث وغير ذلك من المجالات اللازمة للتنمية الزراعية.

22 - ويتدعم تنفيذ البرنامج بإنشاء شبكة إقليمية ضخمة من منظمات القطاع العام والقطاع الخاص. وهناك الآن 12 مكتبا محليا و12 لجنة متكاملة تمثل طائفة واسعة النطاق من الأطراف المعنية ــ منظمات المنتجين والبلديات ومنظمات القطاع الخاص وأخصائيين مستقلين ــ وهي تثبت أن الموارد العامة يمكن توجيهها على نحو شفاف. إلا أن هذا لا يحظى بكثير من الاعتراف بسبب التعقيدات البيروقراطية المقترنة بالوصول إلى الأموال والحصول على الموافقة على الاقتراحات. ويعد ترشيد البيروقراطية أحد التحديات الرئيسية التي سيواجهها البرنامج في دورته الثانية.

23 - كان أداء البرنامج جيدا في بلوغ محركات الانتقال في المرحلة الأولى وإنجاز المهام المحددة في إطاره المنطقي. وتبين النتائج المحرزة حتى اليوم أن التقدم الذي تحقق كان مرضيا إلى حد بعيد، وهو يوفر أساسا للانتقال إلى المرحلة الثانية. غير أن التقدم تعرقل بسبب التنفيذ المالي الناتج عن: عملية تعلم بطيئة؛ واستراتيجية شديدة التركيز على الإنتاج الزراعي؛ والحاجة إلى إدخال تعديلات على العملية المالية/الإدارية على جميع المستويات؛ والعمليات المعقدة اللازمة للموافقة على سحب الأموال. إلا أن إدراج آلية للتنافس في الجزء الأخير من المرحلة الأولى قد حسن من أداء البرنامج.

سادسا – نحو المرحلة الثانية

24 - انتهت المرحلة الأولى من البرنامج في 30 يونيو/حزيران 2005. وستصبح المرحلة الثانية سارية المفعول في 1 يوليو/تموز 2005. وقد بلغت المصروفات خلال المرحلة الأولى 518 211 1 وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة؛ وتبلغ الأموال المتاحة للدورة الثانية 482 848 5 وحدة من وحدات حقوق السحب الخاصة مع مراعاة الرصيد الذي لم يصرف خلال المرحلة الأولى والذي سيعاد تخصيصه للدورة الثانية.

25 - التوصيات الرئيسية بالنسبة للدورة الثانية هي:

(i) إدراج البرنامج في عملية المواءمة والتنسيق التي بدأت بالفعل في نيكاراغوا؛

(ii) تحسين استراتيجية البرنامج وقدرته على تلبية الاحتياجات المختلفة لطائفة واسعة النطاق من المستفيدين، وتعزيز علاقات التآزر بين الأنواع المختلفة من المستفيدين ومناطقهم بما في ذلك توسيع نطاق البرنامج بحيث يشمل بلديات أخرى في المنطقة؛

(iii) تنقيح مؤشرات البرنامج مع توجيه مزيد من الاهتمام إلى تحسين القدرة على التنافس وقدرة أصحاب الحيازات الصغيرة على الوصول إلى الأسواق؛

(iv) تنقيح إدارة البرنامج بغية تحسين نظام الرصد والتقييم، وتبسيط الإجراءات اللازمة للوصول إلى الموارد وتعزيز قدرات منظمات صغار المنتجين والمنتجين من المستوى المتوسط على إدارة الأموال.

ويوصى أيضا بأن يقوم الصندوق، بالتعاون مع الوزارة، بتنقيح إجراءاتهما الحالية وتحديد آليات جديدة.

26 - ترى إدارة الصندوق الدولي للتنمية الزراعية، أن ثمة أساسا وطيدا للانتقال إلى المرحلة الثانية. وقد روعيت التغييرات المذكورة أعلاه في اتفاقية القرض المعدلة، ودليل التشغيل وجداول التكاليف الخاصة بالمرحلة الثانية. وسيتم الاتفاق على خطة عمل سنوية بين وزارة الزراعة والغابات، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية، والمؤسسة الدولية للتنمية (في دورها كشريك في التمويل ومؤسسة متعاونة)، والوكالة السويسرية للتعاون الإنمائي، والوكالة الدانمركية للتنمية الدولية وغير ذلك من الوكالات المعنية.